اكثر من ٥٠٪ من الادوية يتم توزيعها بطريقة غير ملائمة

في ١٩ تشرين الثاني الفائت، أحيت وزارة الصحة العامة «اليوم العالمي حول ترشيد استعمال المضادات الحيوية» بإطلاق الحملة الوطنية الخاصة به بالتنسيق والتعاون مع «الجمعية اللبنانية للأمراض الجرثومية والمضادات الحيوية» ومنظمة الصحة العالمية، وذلك في مؤتمر صحافي مثل فيه وزير الصحة علي حسن خليل المدير العام للوزارة الدكتور وليد عمار، في بيت الطبيب في بيروت.

وقال عمار: نصت المادة ٤٣ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة على عدم جواز صرف أي دواء إلا بموجب وصفة طبية، باستثناء الأدوية التي يحدّدها وزير الصحة العامة بعد استشارة نقابتي الأطباء والصيادلة. وكانت الوزارة راسلت النقابتين مرات عدة طالبة إيداعها لائحة بالأدوية التي لا تستدعي وصفة طبية أي الـ OTC وذلك بالإتفاق في ما بينهما، علماً أن نقابة الأطباء أصدرت منذ سنوات عدة كتيّباً غير مؤرخ سُمّي دليل الأدوية، وضعته لجنة مشّكلة من النقابتين، وهو يشمل الأدوية التي تستوجب وصفة طبية أي بعكس ما هو مطلوب في القانون وبما لا يفي أبداً بالغرض المنشود.

ونظراً إلى أهمية إلزام الوصفة الطبية للمضادات الحيوية تحديداً، أصدر الوزير خليل مذكرة خاصة بهذا الشأن بناءً على المادة ٤٣ من القانون. وبرغم ذلك تدل الدراسات إلى أن ما يقارب نصف ما يصرف من مضادات حيوية في الصيدليات يتم بدون وصفة طبية!! وهذا لا يعني أن النصف الآخر يوصف وفقاً للأصول العلمية.

ان ترشيد الوصفة الطبية بشكل عام خاصة لجهة عدم المبالغة في العلاج ووصف الدواء الجنيسي، بات أمراً ملحاً. هل لنا أن نذكّر بأن حجم ما يُنفق على المواد الصيدلانية في هذا البلد يتعدى مجموع ما يتقاضاه الأطباء والمهنيين الصحيين واجمالي المؤسسات الصحية؟ درجت العادة على ان تطالَب الدولة وتنتَقد خصوصاً من قبل النقابات. لكن ماذا عن قيام هذه النقابات بواجباتها بإيداع وزارة الصحة اللائحة المطلوبة وفقاً للقانون؟ ماذا عن تطبيق الوصفة الطبية الموحدة من قبل نقابة أطباء بيروت أسوة بأطباء الشمال؟ وماذا عن التزام الأطباء وصف الأدوية الجنيسية وعدم المبالغة في وصف المضادات الحيوية والتزام الصيادلة القانون وعدم صرف المضادات بدون وصفة طبية؟ وإذ يؤكد الوزير خليل أهمية التعاون مع النقابات المهنية، يأمل من نقابتي الأطباء والصيادلة المزيد من التجاوب لا سيما لجهة تطبيق المادة ٤٣ من قانون مزاولة مهنة الصيدلة.

منظمة الصحة العالمية

« ثم كانت كلمة منظمة الصحة العالمية ألقاها الدكتور زياد منصور أشار فيها إلى ان تقديرات المنظمة تشير الى أنه «يتم وصف أكثر من ٥٠٪ من الادوية أو توزيعها أو بيعها بطرق غير ملائمة. وأن نصف المرضى لا يتعاطون أدويتهم على النحو الصحيح». وقال: يتخذ هذا الاستعمال غير الملائم أشكالاً مختلفة، منها الإفراط في استعمال الادوية الموصوفة أو غير الموصوفة، أو استعمالها بكميات غير كافية أو سوء استعمالها.

شخص بين ١٠ اشخاص سيصاب بالسكري في ٢٠٣٥

اطلقت الجمعية اللبنانية لامراض الغدد الصم والسكري والدهنيات مع نقابة الصيادلة في اليوم العالمي للسكري في لبنان، حملة مجانية لفحص السكري في الصيدليات شملت نحو ٢٥٠ الف شخص بهدف رصد اعداد المصابين، ودحض المبالغة بالارقام التي يروج لها البعض، والتي لم تأت مطابقة للتقرير الاخير للاتحاد العالمي. ووفق الاتحاد الدولي للسكري سيصاب شخص بين ١٠اشخاص بالسكري بحلول العام ٢٠٣٥. وبذلك سيرتفع عدد المصابين من ٣٨٢ مليون شخص إلى ٥٩٢ مليوناً، معظمهم في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط، والغالبية تحت سن ٦٠ عاما. ومن المعلوم ان التقديرات السابقة ل IDF Diabetes Atlas قد اشارت الى ان عدد الوفيات لعام ٢٠١٢ قد بلغ ٤،٨ملايين شخص.

وتوضح الأرقام الجديدة إن الزيادة مستمرة، وفي نهاية سنة ٢٠١٣ سيتوفى ٥،١ ملايين شخص نتيجة مضاعفات ذات علاقة بالسكري.

وفي لبنان اطلقت الجمعية اللبنانية لامراض الغدد الصم والسكري مع نقابات الاطباء والصيادلة والممرضات والممرضين ومركز الرعاية الدائمة، حملتها الوطنية، ومن ضمنها ندوة عنوانها «إدارة مرض السكري، التحديات العلاجية والاقتصادية بين الواقع والمرجّى»، في فندق متروبوليتان سن الفيل في ١٦ تشرين الثاني .

الافتتاح قدمه الدكتور ممدوح منصور، وتحدث رئيس الجمعية الدكتور شارل صعب عن اهمية الاحصاءات الدقيقة وعمل الجمعية على هذه النقطة. وشددت رئيسة مركز الرعاية الدائمة منى الهراوي على اهمية «نشر التوعية والمعرفة عن مرض السكري من خلال تثقيف المريض وأهله ومجتمعه لتدارك مضاعفات هذا المرض المزمن والحد من خطورته». ولفتت الى ان المركز «يعالج نحو ١٨٠٠ حالة سكري نوع اول ويتابع دوره الطبي والاجتماعي معتمداً مقاربة متعددة الخبرات، قوامها فريق مميز من الاطباء المتخصصين والممرضات المثقفات والاختصاصيين في علم التغذية وعلم النفس والمرشدات الاجتماعيات».

غياب الاحصاءات

وألقى الدكتور جان الحاج كلمة نقيب الاطباء، مشددا على اهمية الوقاية من المرض.

وخلال الندوة العلمية الاقتصادية شكا الدكتور صعب من غياب الاحصاءات الدقيقة التي تمكن من تشخيص موضوعي وحقيقي للوضع، مشدداً على اهمية الحماية بدءاً من لحظة تكون الجنين وضمان سلامته وسلامة الام وعدم الاصابة بمرض السكري.

وأشار ممثل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور مصطفى عمشة الى ان من بين مليون و٣٠٠ الف مضمون هناك نحو ٥٠ الف مريض بداء السكري يدفع الضمان كلفة طبابتهم، الا انه برر عدم اعتراف الصندوق بفحص معدل السكري أو ما يعرف عامة بـ «المخزون» لانه عمل وقائي لا يدخل ضمن الاعمال الطبية التي يغطيها الضمان.

وقال نقيب الصيادلة الدكتور ربيع حسونة، ان لا اتفاق خطياً بعد في هذا الشأن مع الضمان، واشار الى ان الصيادلة مع الاطباء يساهمون في تحسين مستوى الاحصاء بما يمكن من تحديد ادق لعدد مرضى السكري، ضمن حملة «افحص السكري مجانا» الممتدة بين ١٤ تشرين الثاني و ٣٠ منه.

الادوية الاكثر فاعلية

وشدد الرئيس المنتخب للجمعية الدكتور منذر صالح على ضرورة اعتماد الادوية الاكثر فاعلية بغض النظر عن كونها ادوية جديدة او قديمة، مشددا على ضرورة صرف الادوية المفيدة مع مراعاة الوضع الاقتصادي للمريض وللجهات الضامنة. ممثلة مركز الرعاية الدائمة ميشال ابي سعد اشارت بدورها الى ان الضمان، على عكس الشركات الضامنة، يغطي الامراض المزمنة والانسولين لكن لا يغطي ادوات فحص السكري.

وتحدث ممثل وزارة الصحة الدكتور جورج الحاج عن غياب المعلومات الاحصائية الدقيقة عن المرض، لافتا الى ان الوزارة انشأت من نقابة المستشفيات جهاز تقويم متواصل سيكون مرجعاً لاجراء تعداد للمرضى، ولفت الى ضعف الامكانات المادية للوزارة للتصدي لكل المتطلبات التي تفترضها مواجهة هذا المرض.

وأكد رئيس جمعية شركات الضمان في لبنان اسعد ميرزا ان الشركات لا يمكنها تغطية الامراض المزمنة، لان هذه الامراض تكون عادة على عاتق الدولة وهذه قاعدة عالمية.

وشددت ممثلة نقابة الممرضات والممرضين رندة عطاالله على دور الممرضة في متابعة مريض السكري في المستشفى وتوعيته وتثقيفه لجهة طريقة التعامل مع المرض للتخفيف من اثاره.